

الرزاز يوسع دائرة الخصوم ويضيق حلقة الأصدقاء

رسائل أمنية استباقية لاحتواء أي موجة احتجاجية

الأردن دخل المرحلة الأصعب في احتواء تداعيات تفشي وباء كورونا، وهو تحقيق التعافي الاقتصادي، والذي يخشى من أن يأتي على حساب الطبقتين الوسطى والفقيرة، ولاسيما بعد القرارات الأخيرة التي تم اتخاذها في ما يتعلق بالقطاع الخاص.

عمان - تتجه الحكومة الأردنية لخسارة الرصيد الشعبي والسياسي الذي راكمته طيلة المرحلة الأولى من التعامل مع وباء فيروس كورونا، من خلال سلسلة الإجراءات التي اتخذتها في الآونة الأخيرة والتي أثار تمللًا ليس فقط لدى الشارع الأردني بل وأيضا في صفوف المسؤولين وحتى رجال الأعمال. وتبدو الحكومة التي يقودها عمر الرزاز، وفق منتقديها، كمن يمشي معصب العينين في حقل الغام، في غياب خطة استراتيجية واضحة المعالم للتعامل مع التدهور المتسارع للوضع الاقتصادي والذي بدأ يضغط بشدة على المواطن العادي وعلى قطاع الأعمال في نفس الوقت.

وأشار قرار الحكومة الذي يصفه كثيرون بالارتجالي، ويتمثل في أمر الدفاع السادس الذي مكن أصحاب العمل من حرق تخفيض الرواتب إلى نحو 60 في المئة وإنهاء عقود موظفين دون وضع ضوابط واضحة ومحددة، غضب ليس العاملين في القطاع الخاص فقط، ولكن غضب مسؤولين سابقين ونواب أيضا، وحتى ممثلي القطاع الخاص.

وحذر رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين حمدي الطباع من التبعات السلبية التي يحملها القرار على عجلة الاقتصاد المحلي، والتي بدأت تظهر في تملل الشارع في صورة تنذر بان "القدام قد لا يكون مريحا لأحد".

وهناك مخاوف جديدة من أن يتم التخلص من الآلاف من الموظفين الحكوميين، حيث تدرس الحكومة صيغا عدة من بينها إحالة من لهم 25 سنة في العمل فما فوق على التقاعد.

وحذر في وقت سابق النائب صادق الحباشنة من تمسك حكومي لتصفية القطاع العام. وقال إن قرار الإحالة على التقاعد سيديم مئات الأسر الأردنية ويحولهم إلى أسر فقيرة، نظرا لانخفاض الرواتب التقاعدية.

وأوضح الحباشنة أن الهدف من هذا القرار هو نقل الالتزامات المالية للموظفين من الحكومة إلى المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي وترك مصيرهم في مهب الريح، مشيرا إلى أن القرار لن يساهم بخفض نسبة البطالة الجائمه على أعناق الأردنيين في صورة نظرا لتوقف الحكومة عن التوظيف.

وشدد على أن حكومة عمر الرزاز "الساقطة شعبيا استغللت أزمة كورونا وأصبحت تتخذ قرارات لتصفية القطاع العام والتخلص من الموظفين، وتستغل قانون الدفاع لهذه الأهداف". ومنذ كشفت الحكومة عن توجهاتها التقشفية، بدأت تبرز حركة شعبية تنادي

بإجراءات منفردة تؤثر سلبا على السلم والأمن الإقليمي والدولي، ما يتماشى مع مواقف الخرطوم التي ترفض الحلول أحادية الجانب، وتطالب بالتوصل إلى تسوية تراعي حقوق الدول الثلاث. وكان رئيس الحكومة السودانية عبدالله حمدوك أجرى مع نظيره المصري والإثيوبي محادثات أونلاين، منذ نحو أسبوعين، قادت حصيلتها إلى استئناف المفاوضات على مستوى وزراء الري.

وهدد الطباع على أن التعديلات التي فرضها قانون الدفاع عدد ستة لم تأخذ بعين الاعتبار التأثيرات السلبية لتخفيض الرواتب على الاقتصاد الوطني من تراجع في القدرة الشرائية والطلب الاستهلاكي حتى على السلع الأساسية، إلى جانب إغفال حقيقة أن العديد من فئات المجتمع لديها قروض والتزامات عديدة من رسوم وفواتير وغرامات وعيب ضريبي يجب أن توفي به، وبالتالي فإن تخفيض الرواتب دون أن يرافقه تخفيف من مقدار الأعباء المفروضة على المواطنين ستنتج عنه حالة من عدم التوازن بين الدخل والاستهلاك والإنفاق وهذا الأمر لن يصب في مصلحة تنشيط الاقتصاد الوطني.

وأوضح رئيس جمعية رجال الأعمال على أهمية أن يتم الأخذ بعين الاعتبار



حمدي الطباع
القدام قد لا
يكون مريحا لأحد
في الأردن

وهدد الطباع على أن التعديلات التي فرضها قانون الدفاع عدد ستة لم تأخذ بعين الاعتبار التأثيرات السلبية لتخفيض الرواتب على الاقتصاد الوطني من تراجع في القدرة الشرائية والطلب الاستهلاكي حتى على السلع الأساسية، إلى جانب إغفال حقيقة أن العديد من فئات المجتمع لديها قروض والتزامات عديدة من رسوم وفواتير وغرامات وعيب ضريبي يجب أن توفي به، وبالتالي فإن تخفيض الرواتب دون أن يرافقه تخفيف من مقدار الأعباء المفروضة على المواطنين ستنتج عنه حالة من عدم التوازن بين الدخل والاستهلاك والإنفاق وهذا الأمر لن يصب في مصلحة تنشيط الاقتصاد الوطني.



كمن يمشي في حقل الغام

سياسيين من بينهم مؤسس الحركة الوطنية الأردنية أحمد عويدي العبادي، هي بمثابة رسائل تحذرية من مساعي استغلال التملل الشعبي لحث الناس على الخروج والتظاهر. ويعقد هؤلاء أن خطوات الحكومة في ما يتعلق بمعالجتها للأزمة الاقتصادية مع التلويح بالعصا الأمنية قد تقود إلى نتائج عكسية، محذرين من تكرار سيناريو 2017.

فلويد، والذي فجر احتجاجات في معظم الولايات الأميركية. ويقول مراقبون إن هناك مخاوف حكومية جديدة من انتقال الاحتجاجات الفيسبوكية والتوتيرية إلى الشارع، ولاسيما مع انضمام قوى سياسية من مشارب مختلفة إلى الدعوات المطالبة بوقف العمل بقانون الدفاع. ويشير المراقبون إلى أن حملة الاعتقالات الأخيرة التي طالت معارضين

على مواقع التواصل الاجتماعي بوقف العمل بقانون الدفاع الذي كان تم تفعيله في مارس الماضي في إطار مواجهة فايروس كورونا. وتناقل كثيرون رسما لرسام الكاريكاتير رافت الخطيب اطل فيه رئيس الحكومة عمر الرزاز في وضعية الجائمه على أعناق الأردنيين في صورة مستوحاة من مشهد الشرطي الأميركي الجائمه على عنق الرجل الأسمر جورج

روسيا تتولى مهمة

إبعاد «النصرة»

في ظل تراخي تركيا

دمشق - شنت طائرات روسية غارات عدة في شمال غرب سوريا، للمرة الأولى منذ سريان وقف لإطلاق النار قبل ثلاثة أشهر، في مؤشر عن نفاذ صبر موسكو حيال عدم تطبيق البنود المتفق عليها مع تركيا لاسيما حيال إبعاد هيئة تحرير الشام (النصرة) عن الطريق الدولي أم 4. ويشكل فتح الطريق أم 4 الذي يصل إلى العراق متفكسا بالنسبة للنظام السوري لاسيما مع دخول قانون قيصر الأميركي حيز التنفيذ.

وقال مدير المرصد السوري لحقوق الإنسان رامي عبدالرحمن الأربعة، إن «غارات روسية استهدفت قبيل منتصف ليل الثلاثاء الأربعاء وفجرا مثلث حماة إقليم اللاذقية»، وهي منطقة تقع على الحدود الإدارية بين المحافظات الثلاث.

وتنتشر في المنطقة فصائل مقاتلة على رأسها هيئة تحرير الشام وفصلا حراس الدين والحزب الإسلامي التركستاني المتشددين.

وأوضح عبدالرحمن أنها «الغارات الأولى منذ سريان الهدنة» التي أعلنتها موسكو الداعمة لدمشق وأنقرة الداعمة للفصائل، في السادس من مارس في إدلب وأجزاء من محافظات مجاورة. وتشهد المنطقة منذ ذلك الحين اشتباكات متقطعة وقصفا مدفعا متبادلا بين الطرفين.

وبموجب اتفاق الهدنة، تسير روسيا وتركيا دوريات مشتركة على طول الطريق الدولي الاستراتيجي، تمهيدا لإعادة فتحه أمام التجار والمدنيين.

وبحسب عبدالرحمن، فإن الغارات الروسية جاءت «في محاولة لإبعاد المقاتلين عن الطريق وكذلك عن قرى في منطقة سهل الغاب تنتشر فيها قوات النظام مع القوات الروسية»، وهي مهمة مؤجلة في الأصل لتركيا بموجب الاتفاق لكنها لا تبدي جدية في تنفيذها مرهنة على عامل الوقت لخلط الأوراق وتحسين شروط التفاوض بعد أن كانت اضطرت في مارس للقبول به على مضض.

وأعقب وقف إطلاق النار هجوما واسعا شنته قوات النظام بدعم روسي، دفع قرابة مليون شخص للنزوح خلال ثلاثة أشهر، عاد 120 ألفا منهم فقط إلى مناطقهم وفق الأمم المتحدة.

ولا يعد وقف إطلاق النار الحالي الأول في إدلب التي تعرضت خلال السنوات الأخيرة لهجمات عدة من قبل قوات النظام المدعومة روسيا والتي سيطرت خلالها تدريجيا على أجزاء واسعة من المحافظة. ومع تقدمها الأخير في جنوب إدلب وغرب حلب، بات ما يقرب من نصف مساحة المحافظة تحت سيطرة قوات النظام. وتسببت الحرب في سوريا بمقتل أكثر من 380 ألف شخص وشردت الملايين وهجرت أكثر من نصف السكان داخل البلاد وخارجها، كما دمرت البنى التحتية واستنزفت الاقتصاد وأنهكت القطاعات المختلفة.

تحركات سودانية «يائسة» لتجسير الهوة بين مصر وإثيوبيا

مصلحة السودان كشررك اساسي في المفاوضات مع مصر وإثيوبيا، والكثير من المواقف التي اتخذها وصبت في صالح اديس ابابا وقفت خلفها دوافع غير وطنية.

ملف سد النهضة خرج

عن الإطار الإقليمي، ويشير وصوله إلى مجلس الأمن إلى اعتراف مباشر بالتدويل

وأكدت أن السودان لديه رؤية أكثر وضوحا حاليا، تقوم على مراعاة المصلحة الوطنية بما لا يتعارض مع مصلحة البلدين الآخرين، وتستند على مبادئ الأمم المتحدة في حل المنازعات المائية غير المخصصة للأغراض الملاحية، ومنع تضررها من بناء السد. ويشكك متابعون في قدرة السودان على تحقيق هذا الهدف، ما لم تغير إثيوبيا من تكتيكات التفاض، وتتجاوب عمليا مع التطلعات العادلة للحل، وإذا تحول التفاوض إلى هدف في حد ذاته وجرى استهلاك المزيد من الوقت، لا أحد يضمن العواقب الإقليمية.

تستثمر مصر والسودان هذا التطور في وضع مجلس الأمن كطرف رابع جديد، بعد تراجع دور الولايات المتحدة.

وتحرص الخرطوم على تسريع وتيرة المحادثات قبل أن يتحول السد إلى أمر واقع، وتحدث مفاجات تضر برغبتها في تغليب الحلول التفاوضية، وتدخل الأزمة نفقا مظلمًا.

وكشفت مصادر سودانية لـ«العرب»، أن حمدوك يمارس من خلال المفاوضات ضغوطا على الطرفين المصري والإثيوبي لتقديم المزيد من التنازلات التي تحقق اتفاقا سريعا مشتركا، ولا يزال يؤمن بان تحركات اديس ابابا يجب أن تتجنب وقوع اضرار مائية على أي طرف، ومنع الضغوط المصرية على اديس ابابا من أن تؤدي إلى عرقلة المحادثات مرة أخرى.

وأوضحت استنادة العلاقات الدولية بجامعة الخرطوم تماضر الطيب أن السودان يبحث عن مصالحه التي تضمن بناء السد بشكل علمي سليم، وتحركاته الحالية تستهدف نفي وجود توترات أمنية مع إثيوبيا تؤثر على مستقبل استقرار الأوضاع في المنطقة.

وأقرت في تصريح لـ«العرب» بان موقف الخرطوم شهد تحولًا كبيرا مع الحكومة الانتقالية، وأن نظام الرئيس السابق عمر البشير أدار الملف لضمان بقائه على رأس السلطة وليس بما يحقق

محتلمة، وتم رفض ملء خزانه دون تنسيق، والتشديد على ضرورة التفاهم لتقليل الأضرار وتغليظ المكاسب، والاستخدام المنصف والعاقل للموارد المائية. وأشارت رسالة الخارجية السودانية لمجلس الأمن إلى الالتزام بقواعد القانون الدولي المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة لاستخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية.

وربط مراقبون بين التطورات التي شهدتها منطقة «الشفقة» الحدودية وبين موقف الخرطوم من ملف سد النهضة، واعتبروا التسخين الذي شهدته وادي إلى مصرع وإصابة عدد من عناصر القوات المسلحة السودانية على يد عصابات «الشفقة» المسنودة بعناصر عسكرية إثيوبية، يرمي إلى الضغط على الخرطوم، وتوصيل رسالة توجي بان التنازل هنا يستلزم تنازلا هناك.

وقال المراقبون إن ملف سد النهضة خرج عن الإطار الإقليمي، ويشير وصوله إلى مجلس الأمن وقيام الدول الثلاث بتوجيه خطابات إليه، إلى اعتراف مباشر بالتدويل وفتح صفحة جديدة. وقد تستغل إثيوبيا هذا المنحى في استنزاف المزيد من الوقت ليتسنى لها البدء في ملء خزان السد في موعده، يوليو المقبل، لكن أيضا يمكن أن

ووعده حمدوك بالقيام بوساطة لتجسير الهوة، غير أن تصريحات مسؤولين في السودان عادت وأكدت أن بلدهم طرف أصيل في الأزمة، وادفعوا عن مصالحه بعيدا عن أي انحيازات لمصر أو إثيوبيا، وياتت الخرطوم كأنها تقف على مسافة واحدة من القاهرة واديس ابابا. ويجد سد النهضة اهتماما سودانيا حاليا، وظهرت ملامح في تغيير التكتيك التفاوضي، والسعي لتجنب التعرض لخسائر



ماضون رغم الاعتراضات

الخرطوم - فضل السودان الفصل بين القضايا الخلافية مع إثيوبيا، وطوى مؤقتا انعكاسات الاعتداءات على منطقة «الشفقة» الحدودية، واستأنف حواراته مع كل من اديس ابابا والقاهرة الأربعة بشأن سد النهضة، بالفيديو كونفرانس، لإيجاد حل يزعج فتيل أزمة أخذت بعدا دوليا.

أكد وزير الري والموارد المائية السوداني ياسر عباس تواصل الاجتماعات الثنائية مع وفدي مصر وإثيوبيا، كل على حدة، تمهيدا لاستئناف مفاوضات سد النهضة.

وعقد السودان اجتماعات مماثلة مع وفدي البلدين مؤخرا، ولم ترشح معلومات محددة حول النتائج التي تمخضت عنها سائفا، لكن دوائر مراقبة رجحت أن تكون اللقاءات تمت في إطار روتيني لكسر الجمود الفني والسياسي، والتعهد لعقد اجتماعات تنطلق لعمق القضايا الخلافية.

ونفت الخرطوم أن تكون المذكرة التي رفعتها الخارجية السودانية إلى مجلس الأمن الدولي الغالاة تصيدا جديدا ضد أي طرف، وجاءت «إثباتا لحق السودان الإصيل في هذا الملف الهام»، لأن مصر وإثيوبيا رفعتا مسبقا خطابات مماثلة لمجلس الأمن في أوائل مايو الماضي. وطلب السودان من مجلس الأمن تشجيع جميع الأطراف على تجنب القيام